

تحليل الميزانية المالية باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأقدمها، حيث ظهرت في منتصف القرن 19 لدراسة المركز المالي والائتماني للمؤسسة، فهي تتميز بسهولة حسابها وفهمها وإمكانية تحليلها والتعليق عليها ومن ثم الحكم على الوضع المالي للمنشأة.

1-تعريف النسبة المالية:

" تعرف النسبة المالية بأنها العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر(أو عدة عناصر)"¹.

"تعرف النسبة المالية على أنها أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية"². مما سبق نستطيع القول بأن النسبة المالية تقيس العلاقة بين متغيرين من عناصر الميزانية المالية.

2- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استخدام التحليل المالي باستخدام النسب:

بالرغم من أهمية التحليل المالي باستخدام النسب المالية، لكن هناك العديد من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عن استخدام هذه النسب ومنها:³

-لا يوجد نسبة أو مؤشر مالي واحد يمكن أن يلخص الأداء المالي الكلي للمؤسسة، فقد تكون الشركة قوية في بعض المؤشرات وضعيفة في مؤشرات أخرى، وبالتالي من الصعب الحكم على وضع الشركة المالي.

-إن اختلاف الطرق المحاسبية بين الشركات مثل طريقة احتساب الاهتلاك والمخزون يؤدي إلى الحصول على نتائج مختلفة.

-يستخدم التحليل المالي الميزانية العمومية وقائمة الأرباح والخسائر وهي بيانات تاريخية، حيث يهدف التحليل المالي إلى معرفة المركز المالي والتنبؤ بالمستقبل.

-صعوبة مقارنة نتائج الشركة مع المعيار النموذجي (معيار الصناعة)، فلا توجد معايير صحيحة وسليمة بدقة كبيرة كما أنّ الشركة قد تمارس عدة نشاطات مختلفة مثل البناء، والتصنيع، وبالتالي لا يوجد معيار محدد لمقارنة أداء هذه الشركة مع الشركات الأخرى.

3-مواصفات النسب المالية الجيدة:

لقد شهد مجال استخدام النسب في التحليل المالي تطوراً تمثل في انتقاء النسب الجيدة بالاعتماد على الخاصيتين الآتيتين:⁴

➤ القدرة التنبؤية للنسب، بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال وقوع أحداث معينة مستقبلاً بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.

¹ محمود عزت اللحام وآخرون مرجع سبق ذكره، ص: 209.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، الطبعة 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص: 127.

³ محمد قاسم خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

⁴ بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

➤ قدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب الأخرى، بحيث يمكن تعويضها بنسبة واحدة على عدة نسب عند تقييم مجال محدد من الأداء، بشرط أن يتحقق الغرض نفسه.

4-تصنيف النسب المالية:

إنَّ النسب المالية كثيرة ومتشعبة، لذلك جرى تقسيمها إلى عدة مجموعات تبعا لأهداف التحليل، وسنقتصر بدورنا على أهم النسب المتعارف عليها في التحليل المالي. حيث تصنف النسب المالية على أسس مختلفة متعددة، فقد تصنف حسب مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب، أو حسب الهدف من التحليل، أو حسب الأنشطة الاقتصادية للمشروع وهو ما سيتم توضيحه فيما يأتي¹:

4-1-النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات:

وفق هذا المنظور تصنف النسب المالية إلى ثلاث أقسام:

أ-نسب قائمة الدخل:

وهي النسب التي يتكون البسط والمقام فيها من بنود قائمة الدخل مثل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات..

ب-نسب قائمة المركز المالي:

وهي النسب التي يتكون عناصرها من بنود قائمة المركز المالي كما هو الحال في نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة...

ج-النسب المختلطة:

وهي النسب التي تتشكل من بنود القائمتين (الدخل والمركز المالي) كنسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية..

4-2-النسب المالية المصنفة حسب الهدف من التحليل:

وتصنف هذه النسب حسب أهداف الجهة أو الجهات المستفيدة من التحليل إلى:

أ-نسب الربحية:

وهي نسب تقيس ربحية المنشآت وقدرتها الكسبية كنسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات...

ب-نسب السيولة:

وهي النسب التي يتم من خلالها الحكم على سيولة المنشآت وقدرتها على سداد الديون القصيرة الأجل مثل نسبة التداول...

ج-نسب السوق:

وهي النسب التي يسعى إلى استخراجها المتعاملين في أسواق المال والبورصات بهدف التعرف على خيارات الاستثمار المتاحة مثل نسبة عائد السهم العادي....

4-3-النسب المالية المصنفة حسب النشاط الاقتصادي للمشروع:

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 128-129.

وهو التصنيف الأكثر استخداما وشيوعا في أوساط المستفيدين والمحللين الماليين حيث يتم بموجبه تقسيم النسب المالية إلى خمسة أقسام:

-تحديد القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل.

-تحليل الربحية.

-تحليل نسب السوق.

-تحليل نسب النشاط.

4-3-1-نسب السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموع الأصول المتداولة. ويهتم مقرضو الأموال قصيرة الأجل (البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة، وذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة والملاك¹.

➤ نسبة التداول:

وهي من أقدم النسب وأشهرها وأكثرها انتشارا وهي النسبة الأولى التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل بسرعة ودون أية أعباء إضافية². فهي تعتبر إحدى النسب المالية الأساسية التي تقاس بها حالة الأمان الواجب أن توفره الإدارة للأموال المستثمرة في المنشأة، فهي تقيس عدد المرات التي يمكن للأصول المتداولة أن تغطي بها مطلوباتها المتداولة³.

وتحسب وفق العلاقة الآتية:

أصول متداولة

نسبة التداول = _____

خصوم متداولة

ويقوم المحلل المالي عادة بالحكم على مؤشرات هذه النسبة من خلال مقارنتها بالمعيار النمطي المتعارف عليه وهو (1:2) حيث يشير هذا المعيار إلى ضرورة أن تحتفظ المنشأة بدينارين على الأقل من الأصول المتداولة لكل دينار واحد من الالتزامات، وهو ما يساعد المنشآت على سداد الديون في المدى القصير دون أن تتأثر الأنشطة المختلفة فيها بهذا السداد، هذا طبعا مع الأخذ بالاعتبار أن الأصول المتداولة لا تتمتع بنفس الدرجة من السيولة، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة التداول بشكل كبير لا يعني بالضرورة مؤشرا إيجابيا بل قد يعني العكس أو قد يعني تكديس الأموال وعدم قدرة

¹ محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

² رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة 1، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 191.

³ محمد قاسم خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

المنشأة على استثمارها بشكل صحيح، كما أنّ انخفاض هذه النسبة قد لا يعني مؤشراً سلبياً بالضرورة، إذا كانت الأصول المتداولة للمنشأة تتمتع في معظمها بدرجة عالية من السيولة¹.

ولعل مما سبق يمكن أنّ نبين نقاط الضعف الموجودة في نسبة التداول، حيث ترصد النسبة كمياً ما يتوفر من الأصول المتداولة لتغطية الالتزامات المتداولة، ويتم تجاهل تركيبة هذه الأصول وتفاوت درجة سيولتها. لذا فإنّه ينصح بدعم نتائج نسبة التداول بمؤشرات أخرى كنسب السيولة السريعة والنقدية²، ولكن يمكن التغلب على هذه السلبية في نسبة التداول من خلال³:

-التحليل الدقيق لعناصر الأصول المتداولة.

-دراسة التأثير المتبادل بينها وبين النسب الأخرى.

-عدم التمسك بالمعيار النمطي على أنّه ثابت ويجب الالتزام به.

➤ نسبة السيولة السريعة:

هي النسبة التي تربط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة، والالتزامات المتداولة. حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة وهو ما تجاهلته نسبة التداول، حيث درجة السيولة النقدية والاستثمارات لا يمكن مقارنتها بدرجة سيولة المخزون، لذا فإنّ الأصول هنا صنفّت نوعين:

النوع الأول: أصول سريعة السيولة مثل النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة، وتتميز هذه الأصول بإمكانية تحويلها إلى نقد بشكل سريع ومناسب وبدون حدوث خسائر نسبية في قيمتها عند التحويل.

أما النوع الثاني هي تلك الأصول البطيئة في تحويلها إلى نقد مثل المخزون والمدفوعات مقدماً، وهي الأصول التي تحتاج إلى فترة غير قصيرة للتحويل إلى نقد، وقد تتعرض لخسائر هامة في قيمتها إذا لم تأخذ الوقت الكافي لتسييلها وتحويلها إلى نقد⁴، وتأخذ النسبة الصيغة الآتية⁵:

الموجودات المتداولة- البضاعة-المصروفات المدفوعة مقدماً

نسبة السيولة السريعة=

الخصوم الجارية

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

² المرجع نفسه، ص: 131.

³ رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

⁴ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

⁵ محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 211.

أو:

النقدية+الاستثمارات قصيرة الأجل+الذمم

نسبة السيولة السريعة =

الخصوم الجارية

يعود السبب في استبعاد المخزون السلعي من مكونات الأصول الجارية كونها أقلها سيولة وسرعة للتحويل إلى نقدية بسبب الوقت الطويل الذي تحتاجه عملية البيع، فهي تشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد الخصوم الجارية بالكامل دون اللجوء إلى بيع أي مخزون سلعي¹.

ويحكم على هذه النسبة من خلال المعيار النمطي(1:1) حيث يفترض المعيار ضرورة أن يتوفر على الأقل دينارا واحدا من الأصول السريعة دون اللجوء للمخزون لتغطية كل دينار من الالتزامات المتداولة، دون أن تتأثر الأنشطة التشغيلية والاعتيادية في المنشأة بذلك السداد، إن تحقيق المعيار النمطي لهذه النسبة لا يعني بالضرورة مؤشرا جيدا على سيولة المنشأة حيث يمكن أن تتعرض عملية تحويل بعض الأصول السريعة كالمدينون إلى نقد لإشكالات معينة مثل: كون هذه الذمم غير جيدة أو مشكوكا فيها، وفي نفس المجال فإن انخفاض النسبة عن المعيار النمطي قد لا يعني بالضرورة ضعف السيولة في المنشأة، حيث الإدارة الفاعلة في المخزون وطبيعته قد تمكن المنشأة من تحقيق سيولة عالية للمشروع، وبالرغم من نقاط الضعف الموجودة في نسبة السيولة السريعة فإنها تظل مقياسا أفضل للحكم على السيولة من نسبة التداول².

➤ نسبة النقدية:

تسمى هذه النسبة أيضا المعيار النقدي الذي يقيس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام النقدية (المتاحة في الخزينة)، دون تحمل عبء التضحية بجزء من الأصول الجارية الأخرى³، حيث أنّ موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة، وبالتالي هي التي سيتم الاعتماد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي، خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسهيل موجوداتها الأخرى، ويتم احتسابها على النحو الآتي⁴:

النقد

نسبة النقدية=

الخصوم الجارية

¹ بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص:29.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 132.

³ بلعور سليمان، مرجع سبق ذكره، ص:29.

⁴ محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

4-3-2-نسب النشاط:

وتقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للشركة "مدى فاعلية استخدام الأصول"، وتهتم هذه النسب بتحليل استخدام الموارد المتاحة للشركة بصورة إجمالية "مجموع الأصول" من جهة، كما تستخدم لتحليل كفاءة استخدام كل أصل من الأصول من جهة أخرى¹، وهذه النسب تشمل:

➤ معدل دوران مجموع الأصول:

ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة الآتية:

المبيعات الصافية السنوية

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{مبيعات صافية سنوية}}{\text{مجموع الأصول}} \times \text{مرة}$$

صافي مجموع الأصول

كلما كان معدل الدوران عالٍ يعتبر ذلك مؤشراً على استغلال المنشأة لأصولها بفعالية وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على حجم المبيعات فتزيد، بينما الحصول على معدل منخفض يعطي مؤشراً على فشل إدارة المنشأة في استغلال أصولها بشكل جيد في توليد المبيعات، وهنا يجب على المنشأة العمل على وضع السياسات الكفيلة برفع حجم المبيعات أو تقليص حجم استثماراتها في أصولها عبر التخلص من بعضها إذا كان سبباً في انخفاض المبيعات².

➤ معدل دوران الأصول الثابتة:³

ويحسب هذا المعدل وفق العلاقة الآتية:

المبيعات الصافية السنوية

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{مبيعات صافية سنوية}}{\text{أصول ثابتة}} \times \text{مرة}$$

- صافي الأصول الثابتة

يركز هذا المؤشر على مدى استخدام واستغلال الأصول الثابتة ويتوقف هذا المعدل على:

- تكلفة الأصول الثابتة.

- العمر الإنتاجي للأصول الثابتة.

- سياسة الاهتلاك المتبعة "القسط الثابت أو المتغير" وذلك لأن الاهتلاك سيؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول وبالتالي

زيادة المعدل.

- مدى اعتماد الشركة على أصول مستأجرة من الغير وعلى الأصول المملوكة لها.

¹ رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

³ رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

إنَّ ارتفاع هذا المؤشر يعطي مدلولات على كفاءة إدارة المنشأة في استغلال أصولها الثابتة أحسن استغلال في توليد المبيعات والعكس في حالة الانخفاض¹.

➤ معدل دوران الأصول المتداولة:²

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات السنوية الصافية}}{\text{صافي الأصول المتداولة}} = \text{**** مرة}$$

هذا المعدل يعتبر مكملاً للمعدلات الأخرى السابقة، ولكنه يركز على مدى استغلال الأصول المتداولة من أجل توليد المبيعات. يجب مقارنة هذا المعدل مع معدل الصناعة ومع معدل الشركة لسنوات سابقة "معياري تاريخي".

➤ معدل دوران المخزون:³

تبين هذه النسبة فعالية المنشأة وقدرتها على بيع بضائعها، وتقاس هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{بضاعة أول مدة + بضاعة آخر المدة}} = \text{حيث متوسط المخزون}$$

2

وفي المنشآت الصناعية يكون المخزون عبارة عن البضاعة الجاهزة. وتحسب هذه النسبة بعدد المرات، حيث ازدياد عدد المرات يعني نجاح المنشأة في تصريف المخزون، مما يعني أنَّ عدد مرات الاستثمار والصفقات في المخزون سينعكس على فرص الاستثمار في المخزون وبقائه لفترات طويلة لدى المنشأة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض فرص تحقيق الأرباح وانخفاض نسبة المبيعات من جهة، بالإضافة إلى ما قد تتحمله المنشأة من تكاليف التخزين نتيجة الاحتفاظ لفترات أطول من المخزون من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى ازدياد احتمالات تلف هذا المخزون وبالتالي الخسارة الفادحة للمنشأة. ويجب التوضيح هنا أنَّ إيجابية وسلبية ارتفاع وانخفاض معدلات دوران المخزون يعتمد بشكل أساسي على طبيعة السلع التي تتعامل فيها المنشآت، حيث يجب أن تحقق المنشآت التي تتعامل بسلع سريعة التلف أو التي تحتاج المنشأة للتخلص منها بشكل سريع كالخضراوات واللحوم يجب أن تحقق معدلات دوران عالية جداً حتى لا تتأثر جودة

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

² رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 201.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

هذه السلع نتيجة لطول فترة تخزينها، أو قد تعرض هذه السلع للتلف في أحيان معينة، بينما لا يكون ذلك في المنشآت التي تتعامل بسلع من طبيعة أخرى والتي يمكن الاحتفاظ بها لفترة طويلة دون تأثرها وانخفاض جودتها كالسلع الكهربائية والأثاث والتي يحتاج تصريفها لوقت أطول.

➤ فترة التخزين:¹

وتعرف كذلك بعدد أيام بقاء المخزون لدى المنشأة، يمكن استخراجها بعد استخراج معدل دوران المخزون، بحيث تصبح النتيجة أكثر وضوحاً حيث التعبير عن فترة بقاء المخزون لمدة المنشأة بالأيام يمكن قياسها من خلال العبارة الآتية:

360

فترة التخزين =

معدل دوران المخزون

حيث 360 يعبر عن عدد أيام السنة، وبطبيعة الحال تكون النتيجة أفضل عندما نحصل على أيام قليلة، وهو ما يشير إلى أنّ فترة اقتناء المنشأة للمخزون متدنية وهو ما يعني أيضاً سرعة بيع المخزون وانعكاس ذلك على الربح، ومن ثم الانتقال إلى شراء مخزون جديد وممارسة نفس العملية، وهكذا...

ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة مقارنة معدلات دوران المخزون وفترة بقاءه في المخازن بمعدلات الدورات المسجلة في الأعوام الماضية لنفس المنشأة، كما يمكن الاستعانة بالنتائج المسجلة في المنشآت المشابهة للحصول على تقييم أفضل لأداء المنشأة في هذا المجال.

➤ معدل دوران الذمم المدينة:²

تبيع المنشآت بضائعها بالآجل حتى تتمكن من زيادة حجم مبيعاتها وتعظيم أرباحها، لذا فإنّ دفاتر هذه المنشآت تظهر ما يعرف بالذمم المدينة، وهو ما للمنشأة على الغير نتيجة لبيع البضائع بالآجل. وتسعى المنشآت بعد ذلك لتحصيل هذه الديون وتحويلها إلى نقد لاستعمالها مرة أخرى في شراء البضائع ومن ثم بيعها، لذا فإنّ هذه النسبة تقيس كفاءة المنشأة في تحصيل ديونها وهو ما يؤثر بشكل مباشر على سيولة المنشأة وربحيته وتقاس وفق العلاقة الآتية:

المبيعات الآجلة

معدل دوران الذمم المدينة =

متوسط الذمم المدينة

الذمم المدينة أول مدة + الذمم المدينة آخر مدة

حيث متوسط الذمم المدينة =

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

² المرجع نفسه، ص ص: 156-157.

متوسط فترة التحصيل =

معدل دوران الذمم المدينة

إذا أراد المحلل المالي أن يعبر عن فترة التحصيل بالأشهر فيمكنه أن يعوض عدد أيام السنة (360) يوما بعدد الأشهر (12 شهرا) وكلما قل عدد أيام فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا عن كفاءة سياسة التحصيل المتبعة من قبل إدارة المنشأة، أمّا في حال زيادة فترة التحصيل فإنّ ذلك يعطي مؤشرات أهمها:

- أنّ سياسة منح الائتمان غير موفقة في المنشأة.

- أنّ سياسة تحصيل الديون في المنشأة لا تسير بشكل جيد.

- أنّ ديون المنشأة قد تتعرض لخطر عدم تحصيلها أو إعدامها.

➤ معدل دوران الذمم الدائنة:²

يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة من قبل الشركات، حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردون للمنشأة من وقت لسداد ديونها وبين ما منحته المنشأة لزيائنها لتسديد ديونهم. وأهم ما يجب مراعاته عند هذه الموازنة تجنب المنشأة لمخاطر العسر المالي فتحرص المنشآت على أن تكون الفترة التي ستمنحها لزيائنها أقل من الفترة الممنوحة لها من قبل الموردين، حتى يتسنى لها جمع ديون الزبائن لسداد الالتزامات تجاه الموردين وضمان استمرارية الأنشطة التشغيلية دون توقف.

المشتريات

معدل دوران الذمم الدائنة =

الذمم الدائنة

يقاس معدل دوران الذمم الدائنة بالمرات، والحصول على عدد مرات أقل يعتبر مؤشرا إيجابيا لأنه يعبر عن حصول المنشأة على الوقت الكافي لسداد الديون للموردين.

فترة الائتمان الممنوحة للمنشأة =

معدل دوران الذمم الدائنة

والحصول على عدد أيام كبير يعتبر مؤشرا جيدا لأنه يعبر عن طول الفترة الممنوحة للمنشأة من قبل الموردين لسداد ديونها.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 157-158.

² المرجع نفسه، ص: 160.

4-3-3-نسب المديونية:

وتقيس هذه النسب مدى مساهمة كل من أصحاب المشروع والدائنين في تمويل موجودات المشروع، فإذا كانت مساهمة أصحاب المشروع " الملكية " هي الأكبر فإنَّ معظم الأخطار في هذه الحالة يتحملها الدائنون، وغالبا ما يفضل أصحاب المشروع اللجوء إلى الدائنين في تمويل الأصول، لأنَّ ذلك يمنحهم السيطرة على المشروع "كإدارة" بأقل استثمار ممكن¹.

➤ نسبة الاقتراض إلى الملكية:²

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الدائنين في تمويل الأصول مقارنة مع حقوق الملكية، وعادة ما يفضل الدائنون أن تكون هذه النسبة غير مرتفعة لأنَّ انخفاضها يمثل وقاية يتمتع بها الدائنون في حالة التصفية. والاقتراض هنا يقصد به جميع الالتزامات للغير والتي تشمل كلا من الخصوم المتداولة (الجارية)، القروض طويلة الأجل (خصوم غير جارية) وغيرها من الالتزامات، حيث:

حجم الاقتراض = مجموع الأصول - حقوق الملكية

وتحسب نسبة الاقتراض إلى الملكية وفق العلاقة الآتية:

الاقتراض

نسبة الاقتراض إلى الملكية =

حقوق الملكية

إنَّ الحصول على نسبة عالية هنا يعني أنَّ اعتماد المنشأة على مصادر التمويل الخارجي أكبر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلي، وهو ما يقلق أصحاب الديون والمقرضين، لأنَّ ذلك يعتبر مؤشرا على ازدياد درجة المخاطرة لدى الشركة، وبالتالي فقد يزيد من احتمالات التعثر في سداد ديونهم، وهذا ما يجعل المقرضون الجدد يفرضون شروط وضمانات كثيرة على المنشآت التي فيها نسبة الديون إلى حقوق المساهمين عالية، بينما لا تطلب نفس هذه الشروط والضمانات من الشركات التي تحقق نسبة متدنية لأنَّ ذلك مؤشرا على أنَّها لا تعتمد على أموال الدائنين والمقرضين بشكل كبير، وبالتالي لا يوجد ما يمنع من تقديم الأموال والقروض لمثل هذه الشركات، أمَّا الحصول على نسبة 1:1 فيعني اعتماد المنشأة مناصفة على مصادر التمويل وهو ما قد يكون مقبولا في بعض الحالات والمنشآت³.

➤ نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية:

تدرس هذه النسبة العلاقة بين الخصوم المتداولة والأموال الخاصة. وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل للدائنين نظرا لزيادة ضمان ديونهم ولا يجوز أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد في أي حال من الأحوال لأنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يجب أن يتحملها أصحاب المنشأة⁴، وهذه النسبة تبين مقدار التمويل الذي تم عن طريق الخصوم المتداولة مقارنة مع حقوق الملكية، فإذا كانت مساهمة أموال الملكية في التمويل قليلة عند ذلك سيحجم أصحاب الديون طويلة الأجل عن المساهمة في تمويل هذه المؤسسة " إقراضها"، وبالتالي تكون نسبة

¹ رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

² المرجع نفسه، ص: 211.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

⁴ منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

الخصوم المتداولة مرتفعة، وهذه النسبة يمكن أن تكون مؤشرا على درجة الخطورة لدى الشركة ويمكن احتساب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية¹:

خصوم متداولة

نسبة الخصوم المتداولة إلى حقوق الملكية=

حقوق الملكية

➤ نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة:²

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة، وبالتالي فإنّ هذه النسبة تساعد الإدارة المالية في تحديد نوع التمويل المطلوب، فإذا كانت نسبة الملكية إلى الأصول الثابتة منخفضة فهذا يعتبر مؤشرا على انخفاض مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة المالية اللجوء إلى أموال الملكية في تمويل أصول ثابتة جديدة، أمّا إذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعتبر مؤشرا على ارتفاع مساهمة أموال الملكية في تمويل الأصول الثابتة لذلك يجب على الإدارة التوجه إلى الاقتراض لتمويل أي أصول ثابتة إضافية ويمكن احتساب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

حقوق الملكية

نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة= $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{أصول ثابتة}} \times 100\%$

صافي الأصول الثابتة

➤ نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض:³

هذه النسبة تعتبر مؤشرا على قدرة الشركة على السداد، ذلك لأنّ سداد القروض يتم من خلال النقدية المتوفرة" والتي تعتبر عنصرا هاما من الأصول المتداولة"، وبالتالي فإنّ المؤسسة التي تملك نسبة أكبر من الأصول المتداولة مقارنة مع الاقتراض تكون قدرتها على السداد أكبر والسبب في ذلك هو أنّ الأصول الثابتة تخسر نسبة كبيرة من قيمتها عند تصفيتها أو بيعها على عكس الأصول المتداولة، ويمكن احتساب هذه النسبة كما يأتي:

¹ رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 211-212.

² رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 212.

³ المرجع نفسه، ص ص: 212-213.

مجموع الأصول المتداولة

نسبة الأصول المتداولة إلى الاقتراض=

مجموع الالتزامات للغير

➤ نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:

تقيس مدى مساهمة الالتزامات في تمويل امتلاك الأصول. حيث مجموع الالتزامات يضم كل أنواع الالتزامات القصيرة وطويلة الأجل، كما تضم الأصول: الأصول المتداولة والثابتة. وتعتبر هذه النسبة من مؤشرات الرفع المالي في المنشآت، حيث يتم من خلالها تبيان نسبة الأصول الممولة من القروض. ويمكن الاستنتاج أنّ نسبة هذه الأصول عالية إذا حصلنا على مؤشر مرتفع لهذه النسبة لذا فإنّ المنشآت التي تحقق مثل هذه المؤشرات لابد أن يكون وضعها المالي غير جيد وقدرتها على سداد الديون طويلة الأجل ضعيف وهو ما يجعل المقرضين الجدد يحجمون عن منح القروض لهذه المنشآت¹، وتحسب هذه النسبة وفق الصيغة الآتية:

مجموع الالتزامات للغير

نسبة الالتزامات للغير إلى الأصول=

*100%

صافي مجموع الأصول

➤ نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة:²

تبين هذه النسبة مقدار مساهمة الديون طويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول الثابتة، فالحصول على مؤشر ونسبة عالية هنا يعني أنّ المساهمة عالية للالتزامات طويلة الأجل في امتلاك الأصول الثابتة، وهذا مؤشر غير جيد حيث يفترض أن تكون المساهمة الأعظم في امتلاك الأصول الثابتة لمصادر التمويل الداخلية كرأس المال والاحتياطات، وعندما يحصل الدائنون على مؤشر منخفض لهذه النسبة فإنّ ذلك يشجعهم على منح القروض طويلة الأجل للمنشآت حيث تكون الأصول الثابتة الممولة داخليا من قبل المنشأة ضمانا جيدا لتلك القروض. وتحسب وفق العلاقة الآتية:

الالتزامات طويلة الأجل

نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة=

الأصول الثابتة

4-3-4-نسب الربحية:³

يلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المالكين والمستثمرين الجدد لأنّ الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي. ويمكننا دراسة الربحية من خلال نقطتين هما:

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص:135-136.

² المرجع نفسه، ص: 136.

³ منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، 2005، مرجع سبق ذكره، ص ص: 62-63.

-دراسة ربحية الأموال المستثمرة.

-دراسة ربحية المبيعات.

أ-دراسة ربحية الأموال المستثمرة:

تتم دراسة ربحية الأموال المستثمرة من خلال عدة نسب مالية وهي:

➤ معدل العائد على الأموال المستثمرة:

صافي الأرباح بعد الضرائب

معدل العائد على الأموال المستثمرة =

رأس المال المستثمر

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة، فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشرا إيجابيا، ويجب أن لا تنخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل، لأن ذلك يعتبر مؤشرا سلبيا ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال والحصول على الفائدة أفضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية.

➤ معدل العائد على الأموال الخاصة:

صافي الأرباح بعد الضرائب

معدل العائد على الأموال الخاصة =

الأموال الخاصة

تظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك إيجابيا، وتهتم هذه النسبة مالكي المنشأة لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم، والطبيعي أن يكون معدل العائد على الأموال الخاصة أكبر من معدل العائد على رأس المال المستثمر، وإذا كانتا متساويتان فهذا يعني أن عائد الأموال الخاصة يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون. وإذا كان معدل العائد على الأموال الخاصة أقل من العائد على رأس المال المستثمر فهذا يعني أن معدل الفائدة أعلى من معدل العائد على الأموال الخاصة.

ب-دراسة ربحية المبيعات (القوة الإيرادية):

تهدف دراسة ربحية المبيعات إلى معرفة مقدرة المنشأة على توليد الأرباح من خلال المبيعات وتتم دراسة ربحية المبيعات من خلال النسبة الآتية:

صافي الأرباح بعد الضرائب

نسبة ربحية المبيعات =

صافي المبيعات

تظهر هذه النسبة مقدرة الدينار الواحد من المبيعات على خلق أو توليد الأرباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشرا إيجابيا للمنشأة.

